حكومة مملكة البحرين
Government of Bahrain

برنامج الحكومة

2026 - 2023

من التعافي إلى النمو المستدام

الفصل التشريعي السادس

19 جمادى الآخرة 1444هـ

12 يناير 2023م

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المعظم

حفظه الله ورعاه

المغفور له بإذن الله تعالى

صاحب العظمة

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

طيب الله ثراه

المحتويات

4 المقدمة

5 أولويات برنامج الحكومة

6 أولاً: رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم
- محور رفع مستوى المعيشة

7 ثانياً: عدالة وأمن واستقرار
- المحور السيادي والتشريعي

9 ثالثاً: تعافٍ اقتصادي وتنمية مستدامة
- محور البنية التحتية والبيئة
- محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية

13 رابعاً: خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية
- محور الخدمات المجتمعية
- محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي

المقدمة

تم إعداد برنامج الحكومة (2023 – 2026)، استرشاداً بكتاب التكليف الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والخطاب السامي لجلالته خلال تفضله أيده الله بافتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، وباستلهام المبادئ والأسس التي نص عليها ميثاق العمل الوطني، ودستور مملكة البحرين، وتطلعات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ومختلف أبعاد التنمية الشاملة.

وترتكز منهجية العمل الحكومي على ترسيخ مبادئ الاستدامة، والتنافسية، والعدالة، لتنفيذ كافة برامج التطوير وفق أعلى المعايير في جميع مسارات العمل الوطني، وتعزيز مكانة مملكة البحرين في الريادة والابتكار في المجالات كافة، ومواصلة العمل بروح الفريق الواحد (فريق البحرين) تحت شعار (حب التحدي وعشق الإنجاز)، وذلك بالتعاون البنّاء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبمواصلة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

وقد روعي عند إعداد البرنامج إدراج التوجهات التي تساهم في تحقيق تطلعات المواطن محور التنمية وغايتها، وتعزيز استدامة الخدمات المقدمة له وتحسين جودتها، وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، ودفع عجلة التنمية في كافة القطاعات.

هذا ويركز برنامج الحكومة (2023 – 2026) على تحقيق أربع أولويات ينبثق منها عدد من الأهداف التي تسعى حكومة مملكة البحرين لتنفيذها نحو مزيدٍ من الخير والنماء والازدهار للوطن والمواطن، وتبني البرامج والسياسات التي تهدف إلى رفع دخل المواطنين والارتقاء بالمستوى المعيشي لهم بما يحافظ على مكتسباتهم المعيشية، وفيما يلي الأولويات التي تضمنها البرنامج:

1. رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم.
2. عدالة وأمن واستقرار.
3. تعافٍ اقتصادي وتنمية مستدامة.
4. خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية.

وقد تضمن البرنامج ستة محاور: محور رفع مستوى المعيشة، والمحور السيادي والتشريعي، ومحور البنية التحتية والبيئة، ومحور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، ومحور الخدمات المجتمعية، بالإضافة إلى محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد تم إعداده مع الأخذ في الاعتبار مخرجات ورش العمل التي عقدت تحت عنوان (التطلعات المستقبلية)، والتي شارك فيها المسؤولون من مختلف القطاعات الحكومية، ليجسد البرنامج مشاركة فاعلة في إعداده من الفريق الذي سيتولى تنفيذه على أكمل وجه بإذن الله.

الأولويات

- رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم
- عدالة وأمن واستقرار
- تعافٍ اقتصادي وتنمية مستدامة
- خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية

الأهداف العامة

- خلق المزيد من الفرص النوعية للمواطنين في مختلف المجالات.
- ترسيخ الأمن المجتمعي بما يدعم جهود التنمية والازدهار.
- تطوير برامج الدعم المالي والاقتصادي لرفع كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه، بما يلبي احتياجات المواطنين الأساسية ويوفر لهم حقهم الكامل من الحياة الكريمة بما يحافظ على مكتسبات المواطنين.
- دعم مساعي التنمية الشاملة بالتحول إلى اقتصاد مبني على أنشطة ذات قيمة مضافة عالية.
- مواصلة السعي لتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي حتى نهاية عام 2024 مع تبني السياسات التي تهدف لرفع دخل المواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم.
- البناء على قواعد الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيزها بما يسهم في تحقيق أبعاد التنمية الشاملة بما يضمن خلق فرص واعدة للمواطنين.
- الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية والعمل على تنميتها وحسن استثمارها، ودعم الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية.
- مواصلة العمل على تطوير الأداء وجودة الخدمة الحكومية واستدامتها للمواطنين.
- تعزيز تقدم المرأة البحرينية وإسهاماتها في الحياة العامة والاقتصاد الوطني.
- رفد القطاع الشبابي والرياضي بالمقومات التي تمكنه من زيادة مشاركته في التنمية والإنجاز.

المحاور

- محور رفع مستوى المعيشة
- المحور السيادي والتشريعي
- محور البنية التحتية والبيئة
- محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية
- محور الخدمات المجتمعية
- محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي

أولاً: رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم

محور رفع مستوى المعيشة

رفع كفاءة الدعم والحماية الاجتماعية المقدمة للمواطنين

- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والقوة الشرائية للمواطن.
- تطوير آليات تقديم الدعم الحكومي لمستحقيه من المواطنين بما يلبي احتياجاتهم الأساسية ويوفر لهم حقهم الكامل في الحياة الكريمة.
- تطوير المساعدات الاجتماعية المقدمة للمواطنين بما في ذلك علاوة الغلاء.
- تطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للطفل والأسرة والمسنين وذوي الإعاقة (ذوي الهمم).
- توفير خدمات إسكانية لائقة وملائمة ومتميزة للمواطنين.
- دعم المواطنين في الجامعات والمعاهد الحكومية.
- زيادة كفاءة دعم الكهرباء والماء بتوجيهه إلى مستحقيه.
- وضع خطط عاجلة تساهم في استقرار أسعار السلع وتوفرها محلياً.

دعم المتقاعدين

- تسخير كافة الجهود من أجل استدامة الصناديق التقاعدية بتوسيع قاعدة المشتركين، وذلك عن طريق خلق الفرص الواعدة ذات الأجر المجزي للمواطنين.
- تبني السياسات التي ترفع المستوى المعيشي بما يحافظ على القوة الشرائية للمتقاعدين.

ثانياً: عدالة وأمن واستقرار

المحور السيادي والتشريعي

تعزيز الأمن والاستقرار

- ترسيخ مبدأ سيادة القانون في مختلف البرامج والخطط والسياسات.
- الإسهام في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والترابط المجتمعي والأسري، وتعزيز الوحدة الوطنية.
- الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية حقوق المواطنين والمقيمين.
- مواصلة تعزيز علاقات التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والدول الصديقة.
- الاستمرار في تعزيز وتطوير القدرات الدفاعية والأمنية.
- الاستعداد المستمر لمواجهة الظروف الاستثنائية والكوارث.

ترسيخ الحقوق والحريات الدستورية وتعزيز برامج تقدم المرأة

- تعزيز حماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان وفق أسس ومبادئ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022 – 2026.
- مواصلة الجهود الوطنية الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة البحرينية في التنمية الوطنية من خلال تفعيل وتطوير سياسات ومبادرات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين.
- الاستمرار في تطبيق السياسات والبرامج المعززة للعدالة وحماية حقوق النقابيين وحقوق العمال ومكافحة الاتجار بالبشر.

تطوير التشريعات لضمان مواكبتها لمتطلبات التنمية

- الاستمرار في تعزيز وتطوير آليات التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- تطوير التشريعات التي تسهم في مساعي تحقيق التنمية الشاملة بما يعود بالنفع على المواطنين والارتقاء بالمستوى المعيشي، وتعزّز تنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً.
- التنسيق والتعاون مع السلطة التشريعية لتطوير آليات استحداث وتعديل التشريعات بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية بما لا يتعارض مع قيم وأعراف المجتمع البحريني.
- مشاركة المجتمع في عملية تطوير التشريعات، وتعزيز دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن.
- التثقيف والتوعية بالتشريعات القائمة في مملكة البحرين؛ لرفع مستوى الوعي، وتحقيق الاستفادة القصوى من كافة التشريعات لصالح الجميع.

تطوير خدمات التقاضي وإجراءاته

- دعم الجهاز القضائي إدارياً من خلال تطوير آليات وخدمات التقاضي بما يسهم في تسريع الفصل في المنازعات، وتسهيل الإجراءات وتذليل العقبات في التنفيذ بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.
- ضمان وضوح وسهولة الوصول إلى العدالة، ومواصلة تنفيذ التشريعات المرتبطة بها وتعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات.
- دعم التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية القضائية والقانونية.

ثالثاً: تعافٍ اقتصادي وتنمية مستدامة

محور البنية التحتية والبيئة

الاستمرار في تطوير البنية التحتية لدعم جهود التنمية

- وضع خطط استراتيجية مستقبلية محددة المدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز التنسيق والتكامل بين كافة الجهات لرفع جودة خدمات البنية التحتية.
- التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص لاستدامة تطوير البنية التحتية بما يوفر أفضل الخدمات ويخلق الفرص الواعدة للمواطنين.
- الإسراع والاستمرار في جهود تطوير آليات تخطيط وتصنيف الأراضي لتلبي احتياجات التنمية الشاملة في القطاعات العمرانية والعقارية والزراعية، مع ضمان تعويض المستحقين.
- تطوير قاعدة معلوماتية لخدمات البنية التحتية والمشاريع الحكومية والخاصة بما يعزز من الكفاءة والفاعلية.
- تهيئة البنية التحتية للمشاريع التنموية الكبرى والقطاعات الاقتصادية الواعدة*.
- العمل على توفير المرافق العامة في جميع محافظات المملكة والارتقاء بها وصيانتها.
- تعزيز فاعلية أنظمة التنقل والنقل الجماعي والطرق في المملكة وتنوعها، ووضع خطة زمنية لتخفيف الازدحامات المرورية.
- الاستمرار في توفير خدمات الكهرباء والماء بجودة وكفاءة وتشجيع ودعم استخدامات مصادر الطاقة المتجددة.
- مواصلة تطوير أنظمة الصرف الصحي، وأنظمة صرف مياه الأمطار، ووضع الحلول لمواكبة متطلبات التطور العمراني.
- مواصلة التطوير والرقابة على قطاع الاتصالات بما يعزز من التنافسية وجذب الاستثمارات.
- تسريع وتيرة توفير الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية واستدامة التمويلات اللازمة لها.
- تصنيف جميع الأراضي وفقاً للمخطط الهيكلي الاستراتيجي المعتمد للمملكة، والالتزام بفترات زمنية محددة.

* القطاعات الاقتصادية الواعدة تشمل:(قطاع النفط والغاز، وقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع السياحة، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع الخدمات اللوجستية، وقطاع المواصلات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي).

تعزيز الأمن الغذائي والموارد المائية

- مواصلة تنفيذ السياسات والمشاريع التي تعزز من مستويات الأمن الغذائي وتنويع سلاسل الإمداد واستدامتها.
- رفع كفاءة إنتاج المياه، وترشيد الاستهلاك تعزيزاً لمساعي الاستدامة.
- الارتقاء بالقدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية والاستثمار فيها، وتسهيل سبل الحصول على التكنولوجيا الآمنة لزيادة الإنتاج الغذائي.
- التوسع في مشاريع الأمن الغذائي وتقديم الدعم اللازم لها، بالتعاون مع القطاع الخاص وتحفيزه للمساهمة في هذه المشاريع.

مواجهة التغيرات في المناخ والحفاظ على البيئة والموارد

- المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها لضمان استدامتها.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتشجير والسياسات المتعلقة بتوسعة الرقعة الخضراء.
- رفع كفاءة إدارة المخلفات وتدويرها وتحقيق الاستغلال الأمثل لها.
- العمل على التحول للصناعات والمباني الخضراء، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة واستخدامها.
- العمل على خفض الانبعاثات في مختلف القطاعات للحد من التغير المناخي.
- مواصلة العمل على تحقيق الهدف المرحلي للوصول للحياد الكربوني.
- رفع الوعي وتعزيز الشراكة المجتمعية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاك الموارد.
- العمل على تفعيل حماية المناطق المحمية والحياة الفطرية واستدامتها.
- تفعيل الحلول الجذرية للتلوث البيئي الناجم عن معالجة مياه الصرف الصحي.

محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية

خلق فرص عمل واعدة للمواطنين

- العمل على تنمية القطاعات الواعدة لخلق فرص التوظيف النوعية ذات الأجر المجزي للمواطنين بالشراكة مع القطاع الخاص.
- طرح برامج ومبادرات لرفع الإنتاجية وتزويد المواطنين بالمهارات اللازمة بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل بهدف رفع أجور المواطنين، وتعزيز فرص توظيفهم كخيار أول وأساسي بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تعزيز دور المواطنين في ريادة الأعمال.
- تعزيز برامج التدريب المهني لتنمية الكفاءات الوطنية.
- الاستمرار في تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستدامتها.

تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها

- جعل المملكة الخيار الأمثل لجذب الاستثمارات من أجل خلق الفرص الواعدة للمواطنين.
- تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية الداعمة للاستثمار.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية؛ بهدف زيادة كفاءة وسرعة تقديم الخدمة.
- تطوير وزيادة كفاءة الإجراءات المنظمة لعمليات المناقصات والمزايدات الحكومية، وضمان شفافيتها مع إعطاء الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى

- الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تهدف لنمو الاقتصاد وخلق فرص واعدة للمواطنين في قطاعات: التعليم، والصحة، والإسكان، والشباب، والرياضة، والبنية التحتية، والمواصلات والاتصالات، والصناعة، والسياحة، وتخطيط المدن الجديدة.
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

تنمية القطاعات الواعدة

- تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة من خلال تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات التحفيزية لهذه القطاعات، وهي: قطاع النفط والغاز، قطاع الصناعة التحويلية، قطاع السياحة، قطاع الخدمات المالية، قطاع الخدمات اللوجستية، قطاع المواصلات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي.
- تعزيز أنشطة التطوير والبحث والابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدعم جهود تنمية القطاعات الواعدة بالشراكة مع القطاع الخاص.

الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي

- العمل على صياغة تشريعات تسهم في التحول إلى اقتصاد إنتاجي ذي أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية.
- تنفيذ السياسات والإجراءات التي تهدف لتحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية وحسن إدارة الدين العام بما يحقق الخير للوطن والمواطن.
- تطوير إجراءات الإنفاق الحكومي وترشيدها بما يضمن كفاءة الصرف.
- تطوير آليات تحصيل الإيرادات الحكومية.
- استمرار تعزيز شراكات المملكة مع الأسواق الإقليمية والدولية.

رابعاً: خدمة حكومية ذات جودة وتنافسية

محور الخدمات المجتمعية

الارتقاء بأداء التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي

- تطوير المناهج التعليمية للإسهام في صقل قدرات ومهارات الطلبة، وربطها بمتطلبات سوق العمل.
- تعزيز المناهج التعليمية لعدم المساس بمنظومة القيم والتقاليد بما لا يتعارض مع قيم الشريعة الإسلامية السمحاء والفطرة الإنسانية السليمة.
- مواصلة الارتقاء بجودة وأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية وكوادرها لتعزيز أداء التعليم والتدريب.
- تعزيز فاعلية الحوكمة بدءاً من مرحلة التعليم المبكر؛ تحقيقاً للتكامل بين المؤسسات التعليمية والتدريبية.
- تشجيع البحث العلمي والابتكار بالشراكة مع المؤسسات التعليمية والارتقاء به.

حلول إسكانية مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين

- الاستمرار في تطوير السياسات لضمان استدامة الخدمات الإسكانية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بما يسهم في زيادة وتنوع الحلول الإسكانية للمواطنين.

تعزيز جودة الخدمات الصحية

- استدامة خدمات الرعاية الصحية ذات التنافسية العالية بما يعزز من جودة الحياة.
- مواصلة تنفيذ مشروع الضمان الصحي للارتقاء بالخدمات الصحية للمواطنين، مع سهولة وسرعة حصول المواطنين على الخدمة الصحية الأساسية بشكل مجاني.
- تطوير سياسات ومبادرات في مجال الصحة العامة وزيادة الوعي المجتمعي والوقاية.
- الارتقاء بأداء المؤسسات الصحية وكوادرها الوطنية.

تمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في التنمية

- الارتقاء بقطاع الشباب وتطوير البرامج المخصصة لهم.
- اكتشاف وصقل وإبراز المواهب لدى الشباب، وترسيخ نهج الإبداع والابتكار.
- توفير البيئة الجاذبة لاستقطاب الأنشطة والبرامج الشبابية من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

دعم القطاع الرياضي لمواصلة تحقيق الإنجازات

- تطوير ودعم السياسات لتمكين الأندية والمراكز الشبابية من القيام بدورها.
- إعلاء شأن المملكة في مختلف المحافل الرياضية من خلال مواصلة الإنجازات الرياضية على المستوى الإقليمي والعالمي، ودعم وتحفيز الرياضيين، والرياضة النسائية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدعم وترويج القطاع الرياضي.

تطوير واستدامة الخدمات الاجتماعية وضمان جودتها وتعزيز الشراكة مع القطاع الأهلي

- تطوير وتسهيل الحصول على الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية.
- توفير البيئة اللازمة لتمكين المؤسسات الأهلية من المشاركة في العملية التنموية.
- العمل على دعم وتطوير برامج تنمية الأسر المنتجة والمبدعة.
- تعزيز مفاهيم الشراكة المجتمعية والعمل التطوعي والاستفادة من خبرات المتقاعدين كلٌّ في تخصصه.

تعزيز دور الإعلام في تحقيق الأولويات الوطنية

- تعزيز دور قطاع الإعلام في التوعية والتثقيف بالأولويات الوطنية.
- تطوير قطاع الإعلام لرفع تنافسيته واستدامته.
- تعزيز دور الإعلام والثقافة بما يحافظ على الإرث الوطني والحضاري.

محور الأداء الحكومي والتحول الرقمي

تمكين وتطوير الكوادر الوطنية الحكومية

- مواصلة تطوير السياسات والمبادرات الداعمة لتطوير الكوادر الوطنية الحكومية.
- رفع إنتاجية الموظف الحكومي وربط قياس الأداء به وتعزيز الإبداع والابتكار.
- تحويل مفهوم الابتكار والانتماء المؤسسي إلى عمل وثقافة مؤسسية فاعلة ودائمة.
- دعم المبادرات النوعية والتخصصات المستقبلية المطلوبة.

الحوكمة والرقابة وتعزيز المساءلة

- تعزيز مفهوم الحوكمة بهدف تحسين الممارسات الإدارية.
- تعزيز آليات وأدوات الرقابة والمحاسبة في الأجهزة الحكومية.
- متابعة تنفيذ توصيات التقارير الرقابية وتحقيق المساءلة.
- استمرار جهود مكافحة الفساد المالي والإداري، وتعزيز الوعي والممارسات الأكثر نزاهة وشفافية والمحافظة على المال العام.

تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي

- المواصلة في تبني التخطيط الاستراتيجي الموحد بين الجهات الحكومية.
- مواصلة الدفع بجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- دعم الجهود الرامية إلى رقمنة الخدمات والمعاملات الحكومية وجعلها إلكترونية بشكل شامل تدريجياً.
- مواصلة تطوير الأنظمة وتبني التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي بما يسهم في توظيف التطور الرقمي في تحسين جودة وكفاءة الخدمات الحكومية.
- تعزيز الأمن السيبراني بهدف خلق بيئة رقمية آمنة وموثوقة لحماية البيانات وضمان سريتها.
- تعزيز أداء الجهات الحكومية في الأنظمة الحكومية الرقمية (مثل أنظمة: سجلات وبنايات وتواصل).

تعزيز متابعة الأداء الحكومي

- تعزيز ربط وتكامل أنظمة الخدمات الحكومية لرفع كفاءتها.
- متابعة قياس تنفيذ المبادرات والمشاريع وجودة الخدمات الحكومية بناءً على أفضل الممارسات.
- تطوير ونشر قاعدة معلومات وإحصائيات دقيقة ومحدثة وسهولة الحصول عليها لتسهم في عملية اتخاذ القرار.
- إرساء ثقافة التميز والتنافسية في العمل الحكومي، ورفع مستوى الجودة وقياس الأداء.
- مواصلة تعزيز مفهوم التكامل بين الجهات الحكومية.
- رفع وتحسين جودة تقديم الخدمة الحكومية وقياسها برضا المتعاملين.
- العمل على تنفيذ مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص بمراعاة أنظمة الحوكمة والرقابة، وبما يحقق الخير للمواطنين ويعزز البيئة التنافسية.

والله ولي التوفيق،،،

حكومة مملكة البحرين
Government of Bahrain

حكومة مملكة البحرين

Government of Bahrain